

†.XHAET IHC.40EΘ

.ΘΩH.C.I

.ΘZZEC I ECCEU.O



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين

## النشرة الداخلية



الثلاثاء 02 يوليوز 2019

العدد 580

## في هذا العدد

|         |                                   |
|---------|-----------------------------------|
| 02..... | اجتماعات وقرارات المكتب           |
| 06..... | الجلسات العمومية                  |
| 07..... | أشغال اللجان الدائمة              |
| 08..... | برنامج اجتماعات اللجان الدائمة    |
| 09..... | أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية |
| 10..... | أنشطة الفرق والمجموعة البرلمانية  |
| 12..... | أيام دراسية وندوات موضوعاتية      |

■ اجتماع رقم 2019/22  
ليوم الإثنين 24 يونيو 2019

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 24 يونيو 2019 اجتماعه الأسبوعي برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش، الخليفة الأول لرئيس المجلس وحضور الأعضاء السادة:

|                       |   |                        |
|-----------------------|---|------------------------|
| ■ عبد الصمد قيوج      | : | الخليفة الأول للرئيس،  |
| ■ عبد الإلاه الحلوطي  | : | الخليفة الثاني للرئيس؛ |
| ■ حميد كوسكوس         | : | الخليفة الثالث للرئيس؛ |
| ■ عبد القادر سلامة    | : | الخليفة الرابع للرئيس؛ |
| ■ عبد الحميد الصوييري | : | الخليفة الخامس للرئيس؛ |
| ■ العربي المحرشي      | : | محاسب المجلس.          |
| ■ أحمد تويزي          | : | أمين المجلس؛           |
| ■ إدريس الرازي        | : | أمين المجلس.           |

فيما اعتذر عن حضور هذا الاجتماع السادة:

|                     |   |               |
|---------------------|---|---------------|
| ■ عبد الوهاب بلفقيه | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ عز الدين زركي     | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ أحمد الخريف       | : | أمين المجلس.  |

## القرارات الصادرة عن الاجتماع

### ❖ الخصيلة المرحلية لعمل الحكومة:

← **قرار رقم 2019 / 22/01** بامتناب السيد أحمد الخريف أميناً للجلسة العامة المخصصة للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة عن مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية حول الخصيلة المرحلية لعمل الحكومة، المبرمجة يوم الأربعاء 26 يونيو على الساعة الحادية عشرة صباحاً.

### ❖ التشريع:

← **قرار رقم 2019/22/02** بعقد جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة المشار إليها في الملحق، يوم الثلاثاء 25 يونيو 2019 مباشرة بعد جلسة الأسئلة برئاسة السيد عبد القادر سلامة الخليفة الرابع للرئيس، والسيد أحمد تويزي كأمين للجلسة.

← **قرار رقم 2019/22/03** بعقد ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 25 يونيو 2019 على الساعة الواحدة بعد الزوال، من أجل ترتيب المناقشة في الجلسة التشريعية.

### ❖ الأسئلة الشفهية:

← **قرار رقم 2019/22/04** بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة ليوم الثلاثاء 25 يونيو 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال برئاسة الخليفة الرابع للرئيس السيد عبد القادر سلامة، والسيد أحمد تويزي أميناً للجلسة.

← **قرار رقم 2019/22/05** بتحديد يوم الثلاثاء 09 يوليوز 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال كموعّد جديد للجلسة الشهرية المقبلة المخصصة لمناقشة المحورين التاليين:

- سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته؛
- وضعية ومكانة المتقاعد في السياسات العمومية.

### ❖ العلاقات الخارجية:

← **قرار رقم 2019/22/06** بالموافقة على تلبية دعوة رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية للمشاركة في أشغال الجلسة العامة لهذه الأخيرة المزمع عقدها بالقاهرة يومي 25 و26 شتنبر 2019.

← **قرار رقم 2019/22/10 بالاستجابة إلى طلب السيد الأمين العام لحزب الاستقلال الموجه إلى السيد رئيس مجلس المستشارين، بشأن زيارة عدد من الأحزاب السياسية الصديقة لمقر البرلمان وحضور جلسة الأسئلة الشفوية يوم الثلاثاء 25 يونيو 2019، مع انتداب السيد الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين من أجل استقبالهم.**

### الملحق: النصوص التشريعية الجاهزة

- **مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛**
- **مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات؛**
- **مشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، الموقعة ببروكسيل في 14 يناير 2019؛**
- **مشروع قانون رقم 11.19 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، الموقع بكينشاسا (رواندا) في 21 مارس 2018 ؛**
- **مشروع قانون رقم 10.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بشأن تعديل البروتوكولين رقم 1 ورقم 4 من الاتفاق الأورو-متوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة، والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها، من جهة أخرى، الموقع ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018؛**
- **مشروع قانون رقم 90.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول نظام المدارس البريطانية في المغرب، الموقع بلندن في 5 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛**
- **مشروع قانون رقم 97.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بنيودلهي في 19 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الهند؛**
- **مشروع قانون رقم 99.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين، الموقع بنيودلهي في 13 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛**



■ مشروع قانون رقم 100.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

■ مشروع قانون رقم 103.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإنبات القضائية وتنفيذ الأحكام والأوامر والمقررات التحكيمية، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

■ مشروع قانون رقم 104.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 19 يوليو 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ممثلة بالأمانة التنفيذية، من أجل احتضان وحدة التنسيق الإقليمي طبقا للملحق الأول من الاتفاقية المذكورة، وعلى الاتفاق التكميلي له الموقع بالرباط في 7 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

■ مشروع قانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط؛

■ مشروع قانون رقم 07.19 يوافق بموجبه على اتفاق البلد المضيف المبرم بالرباط في 11 ماي 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية.

### ■ جلسة عامة للدراسة والتصويت على مشاريع قوانين

#### جاهزة.



عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 25 يونيو 2019 بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عامة تشريعية ترأسها السيد عبد القادر سلامة الخليفة الرابع للرئيس، والسيد أحمد تويزي كأمين للجلسة، خصصت للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

■ مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛

■ مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات؛

■ باقي النصوص الجاهزة (انظر ملحق محضر اجتماع المكتب).

### ■ جلسة عامة تخصص للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة عن مداخلات الفرق والمجموعات

#### البرلمانية.



بناء على أحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور والمادة 237 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد مجلس المستشارين يوم الأربعاء 26 يونيو 2019 جلسة عامة تخصص للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة عن مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

### ■ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الأربعاء 26 يونيو 2019 خصص لمواصلة دراسة مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات. وقد صادقت اللجنة على هذا المشروع بالإجماع.



### ■ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

← الأربعاء 3 يوليوز 2019 على الساعة العاشرة صباحا بالقاعة 8.

- اجتماع اللجنة الفرعية للتداول في مقترحات أعضاءها بشأن مواد مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية.

← الأربعاء 10 يوليوز 2019 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة عكاشة.

- مواصلة دراسة مشروع القانونين التنظيميين التاليين:
  - مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛
  - مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

■ **الوفد المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا يشيد بالتقييم الإيجابي للشراكة من أجل الديمقراطية.**



أشاد الوفد المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا التي عقدت الأسبوع الماضي دورتها في ستراسبورغ خلال الجلسة العامة بالمصادقة بالإجماع على التقرير التقييمي لوضع الشريك من أجل الديمقراطية الذي يحظى به البرلمان المغربي منذ سنة 2011 لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والذي اعتبر هذه الشراكة إيجابية.

وثن الوفد المغربي خلال جلسة نقاش حول الاجتماع الذي عقدته اللجنة الدائمة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا يوم 24 ماي الماضي والذي تميز بالمصادقة على تقرير

يعترف ويقر بدينامية وزخم الإصلاحات التي اعتمدها المملكة، المصادقة بالإجماع على التقرير الثالث لتقييم الشراكة من أجل الديمقراطية الذي يربطنا منذ سنة 2011 " وهي السنة التي أصبح فيها البرلمان المغربي في إطار مقارنة تطوعية أول دولة تستفيد من هذا الوضع.

### ■ الفريق الحركي ينظم ندوة علمية حول مشروع القانونين

#### التنظيميين المتعلقين بتنفيذ الطابع الرسمي للأمازيغية

#### وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.



في إطار برنامجه الاشعاعي والفكري السنوي، نظم الفريق الحركي بمجلس المستشارين الثلاثاء 25 يونيو 2019، ندوة فكرية، خصصت للقراءة في مشروع القانونين التنظيميين المتعلقين بتنفيذ الطابع الرسمي للأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وقد تميزت هذه الندوة بمشاركة عدة فاعلين حكوميين وسياسيين وبرلمانيين ومنتخبين، وفعاليات من المجتمع المدني عامة والحركة الأمازيغية خاصة وخبراء وأكاديميين مختصين في المجال، وكذا عدة فعاليات إعلامية.

وبعد الكلمات والعروض المقدمة في افتتاح الندوة، وعلى إثر نقاش عميق ومستفيض خلص المشاركون والمشاركات إلى إقرار عدد من التوصيات الهامة

أولاً: تتمثل هذه المبادرة النوعية للفريق الحركي، والتي تندرج في إطار افتتاح المؤسسة التشريعية على محيطها المجتمعي، واستلهاً تطلعات وانتظارات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين في تجويد المهام الدستورية للبرلمان، وخلق جسر للتكامل بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، والتعاون لصياغة تشريعات ذات نجاعة أكبر، وذات جودة شكلاً ومضموناً.

ثانياً: تسجيل أهمية هذه اللحظة الدستورية والتاريخية المرتبطة بعرض مشروع القانونين التنظيميين على مجلس المستشارين، بعد اعتمادهما في مجلس النواب، بغية استكمال المسطرة التشريعية ذات الصلة، والذين طالها التأخر في المخطط التشريعي منذ المصادقة على الدستور سنة 2011، متطلعين إلى استثمار هذه اللحظة قصد تعزيز الحماية الدستورية والقانونية للأمازيغية لغة وثقافة وهوية.



ثالثا: التعبير عن الاعتزاز بالمكاسب الدستورية المحققة لهذا المكون الهوياتي الأصيل، بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونضالات الحركة الأمازيغية بمختلف مكوناتها، وهو ما حقق تحولا استراتيجيا في رؤية الدولة والمجتمع إلى سؤال الهوية، بتنوع مكوناتها وروافدها، وأفضى إلى دسترة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وصولا إلى محطة الصياغة القانونية لهذا الترسيم.

رابعا: تأكيد المشاركون، وهم يتدارسون هذه المشاريع القانونية، على ضرورة تحصين المكتسبات المحققة للأمازيغية بحرفها الأصيل "تفيناغ"، وفق مبادئ التوحيد والإلزامية والتعميم، كما عبروا عن رفضهم للتراجعات في هذا الإطار، والعودة بالنقاش إلى الوراء حول الحقوق المكتسبة لهذا المكون الهوياتي الأصيل، منذ الخطاب التاريخي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وما بني عليه من مبادرات نوعية تجسدت في إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والحسم في حرف "تفيناغ" بتحكيم ملكي سامي منذ 2003، والشروع في إدماج الأمازيغية في التعليم والإعلام، مع استحضار ضرورة تصحيح هذا المسار لتجاوز الاختلالات التي رافقت هذه التجارب الإدماجية. كما أكد المشاركون والمشاركات على ضرورة جعل الأمازيغية بعيدة عن كل المزايدات السياسية والإيديولوجية، والانتصار للمقاربة الحقوقية لإنصاف هذا المكون الهوياتي الذي طالته التهميش والإقصاء منذ عقود.

خامسا: بخصوص مضامين مشروع القانونين التنظيميين، أكد المشاركون والمشاركات على ضرورة اعتماد تعديلات جوهرية والتي من شأنها تجويد هذين النصين.

## ■ ندوة موضوعاتية حول " الفوارق المجالية وتحديات التضامن

بين الجهات " بالدار البيضاء.



تنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، ينظم مجلس المستشارين، بشراكة مع مجلس جهة الدار البيضاء-سطات وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ندوة موضوعاتية حول " الفوارق المجالية وتحديات التضامن بين الجهات " وذلك يوم الأربعاء 03 يوليوز 2019 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بمقر جهة الدار البيضاء-سطات.

ويأتي تنظيم هذه الندوة من قبل مجلس المستشارين بمعية شركائه، في إطار احتضانه للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومساهمة منه كذلك في تعميق النقاش الدائر على المستوى الوطني حول ورش الجهوية المتقدمة وسبل تنمية الجهات، والحد من الاختلالات الاقتصادية والتباينات الاجتماعية والمجالية.

كما تنعقد هذه الندوة الموضوعاتية في إطار مسلسل افتتاح مجلس المستشارين على أسئلة وتطلعات المجال، ومواكبته بحكم تركيبته واختصاصاته، لورش الجهوية المتقدمة.

وتعتبر مكافحة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ضرورة للحفاظ على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، اللازمين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يبعث على إدراجها وبرمجتها في صلب ورش الجهوية المتقدمة، باعتبارها المدخل الأساسي لكل تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال تعزيز أدوار الجهات وتمكينها من بناء نموذجها التنموي الخاص استنادا إلى مؤهلاتها، مع إرساء آليات للتضامن بين الجهات، وتأهيل الأقل منها حظا في التنمية.

وعلى الرغم من أهمية الجهوية لضمان مستقبل أفضل وتطور مستدام، والتأطير الدستوري الذي شملها من خلال جعل المواطن في صميم مسار الورش المتعلق بها، بتمكينه من الاستفادة من أحسن الظروف وتقريب الخدمات، إلا أنه مازالت هناك فوارق مجالية صارخة، وجب معالجتها، بل إن هذه الفوارق والتفاوتات المجالية لا توجد فيما بين الجهات فقط بل هي موجودة داخل الجهات نفسها.

وتهدف هذه الندوة الجهوية الموضوعاتية، إلى فتح جسور التواصل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين والمهتمين بالشأن التنموي من خلال تبادل الخبرات والتجارب، وبلورة اقتراحات وتوصيات في أفق بناء تصور واضح وشامل للحد من الفوارق المجالية، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، في ثلاث لحظات أساسية تتوزع على أشغال هذه الندوة على الشكل التالي:

1. عرض حول واقع حال الفوارق المجالية بالمغرب؛
  2. تقليص الفوارق المجالية ورهان الحكامة والديمقراطية المحلية؛
  3. تعزيز التضامن المجالي ورهان تقليص الفوارق بين الجهات وبين الوسطين الحضري والقروي.
- هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المستشارين في علاقته مع جهات المملكة، سبق له أن نظم يوم الخميس 28 يونيو 2018، ندوة موضوعاتية بمدينة الداخلة حول موضوع "التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية"، بشراكة وتنسيق مع الجهات الثلاث بالأقاليم الجنوبية للمملكة، وذلك تنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات.





---

## الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212) 537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma